



دراسة

دور الأمية في التأثير في التوجهات العامة للتصويت في مصر من منظور جغرافية الانتخابات

-دراسة حالة استفتاء الدستور المصري ٢٠١٢-

أحمد فؤاد إبراهيم المغازي | مايو ٢٠١٣

دور الأمية في التأثير في التوجهات العامة للتصويت في مصر من منظور جغرافية الانتخابات: -دراسة حالة
استفتاء الدستور المصري ٢٠١٢-

سلسلة: دراسات

أحمد فؤاد إبراهيم المغازي | مايو ٢٠١٣

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقية والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليةّ تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليةّ عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالحٍ مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامجٍ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفنة

ص.ب: ١٠٢٧٧

الدوحة، قطر

هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ +٩٧٤ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ +٩٧٤

www.dohainstitute.org

اختلفت التحليلات حول تأثير الأمية في الوعي السياسي ومن ثم في نتيجة الاستفتاء على الدستور الجديد في مصر. ومع ذلك، فمن الإجحاف الربط المتلازم بينهما، فقد يتحقق هذا الوعي وهذا الإدراك للإنسان الأمي كما يتحقق للإنسان المتعلم، وقد يغيب عن الاثنين، وإن كانت فرص تحققه بين المتعلمين أكبر.

وتوضح الدراسة أنّ هناك تأثيرًا للأمية في قرار التصويت بـ "نعم" في هذا الاستفتاء، وذلك في عدد من المحافظات المصرية، ولكن يتعين التعامل مع هذا الاستنتاج بشيء من الحذر؛ لاعتبارات عديدة منها: انخفاض نسبة المشاركة في الاستفتاء، وعدم انسحاب تأثير الأمية في قرار التصويت بـ "نعم" على باقي محافظات الجمهورية.

لذلك توصي الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهد من قبل السياسيين ومؤسسات الدولة لتحفيز المجتمع للمشاركة بفاعلية في العملية السياسية، والعمل على رفع مستوى الوعي السياسي لدى فئات المجتمع وشرائحه كافة.

الكلمات المفتاحية: الأمية - استفتاء - الدستور المصري - جغرافية الانتخابات - الوعي السياسي.

المحتويات

١	مقدمة
٣	١. أهداف الدراسة
٣	٢. أهمية الدراسة
٤	3. مشكلة الدراسة
٤	4. فرضية الدراسة
٤	5. الدراسات السابقة
٨	6. مناهج الدراسة
٨	أولاً: التوزيع النسبي للكتل الانتخابية على مستوى محافظات مصر
١٠	ثانياً: التوزيع النسبي للمشاركة على مستوى محافظات مصر
١٣	ثالثاً: التوزيع المكاني لظاهرة الأمية بمحافظات مصر
١٥	رابعاً: التوزيع المكاني لنتيجة الاستفتاء بمحافظات مصر
١٩	خامساً: دور الأمية في تفسير نتيجة الاستفتاء بـ "نعم" في محافظات مصر
٢١	النتائج والتوصيات

مقدمة

تطورت الجغرافيا السياسية من دراسة الدولة إلى دراسات عديدة متعمقة ترتبط بالتحويلات الاقتصادية والسياسية، ومنها جغرافية الانتخابات Electoral Geography التي تعد من الاتجاهات المعاصرة في الجغرافيا السياسية؛ وهي تدرس النشاط الانتخابي داخل الدولة عن طريق تحليل الدوائر، والتعرّف على التباين المكاني في التصويت، والتأثيرات الجغرافية التي نتج منها هذا التباين، ودراسة الحملات الانتخابية للمرشحين والبعد الجغرافي لها، والسلوك التصويتي للأفراد والجماعات من خلال التعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والثقافية وغيرها من الأمور التي تشكّل الرأي العام للناخبين. وهذا ما تحاول الدراسة بحثه في نتيجة الاستفتاء على الدستور المصري الجديد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، وتحديدًا بحث مدى تأثير الأمية في نتيجة هذا الاستفتاء.

تعدّ الأمية مفردة من مفردات الواقع المصري وظاهرة اجتماعية تحكمها محددات كثيرة، يأتي الفقر في مقدمتها. وتعرّف بأنها عدم القدرة على القراءة والكتابة، ويعرّف الأمي بأنه الفرد الذي لا يستطيع القراءة والكتابة، ويتراوح عمره بين ١٤-٣٥ سنة وغير مقيد بأية مدرسة، ولم يصل في تعليمه إلى مستوى نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي. ويعتبر التعريف الإحصائي الشخص أميًا عندما يكون غير قادرٍ على القراءة والكتابة وأن يكون عمره ١٠ سنوات فأكثر. أما في التعريف الاجتماعي "فإنّه الشخص الذي لا يعرف حقوقه وواجباته السياسية"^(١)، وتعرّف الأمم المتحدة الأمي بأنه "الذي لا يستطيع أن يقرأ أو يكتب الأرقام فقط أو اسمه أو مجموعة من العبارات التي يختزنها في ذاكرته"^(٢). وتستخدم الأمم المتحدة

^١ عبد الرؤوف أحمد الضبع، "الأمية والسلوك الإنجابي"، *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، المجلد ٢، العدد ٢ (القاهرة: ٢٠٠٠)،

^٢ Shryock, H.S., and Sigel, J.S., *The Methods and Materials of Demography* (New York: Condensed edition by Stockwell, E. G. Academic Press, 1976), p. 32.

معدل الأمية كميّار للفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية، وقدّر هذا المعدل بنحو ٢٠% من جملة السكان فوق ١٥ سنة^(٣)، ما يعني أنّ مصر ما زالت دولة نامية طبقاً لهذا المقياس، حيث بلغ معدل الأمية فيها ٢٩,٦٪ عام ٢٠٠٦.

ولقد اختلفت التحليلات حول تأثير الأمية في نتيجة الاستفتاء؛ إذ يرى البعض أنّ أمية القراءة والكتابة يتولد عنها الأمية السياسية وقلة الوعي السياسي المقرون بالتجبيش الديني الذي يسهل معه التلاعب بهذه الفئة واستخدامها في أي عملية انتخابية. في حين يرى فريق آخر أنّه لا توجد علاقة علمية محددة بين أمية القراءة والكتابة والأمية السياسية وقلة الوعي السياسي.

ومن المؤكد أنّ هناك علاقة قوية بين الجهل بمعناه الشامل وبين الوعي السياسي أو الوعي الاقتصادي. أما أمية القراءة والكتابة فقد يكون من الإجحاف الربط المتلازم بينها وبين الوعي السياسي أو حتى الاقتصادي؛ فالوعي السياسي هو الفهم العام للمناخ السياسي بالمجتمع من أفكار وممارسات واختلافات سياسية يستطيع الفرد من خلالها إدراك محيطه السياسي واتخاذ الموقف المناسب، ومن ثمّ التفاعل والتأثير البناء في مجمل العملية السياسية. وقد يتحقق هذا الوعي والإدراك للإنسان الأمي كما يتحقق للإنسان المتعلم وقد يغيب عن الاثنين، وإن كانت فرص تحقّقه بين المتعلمين أكبر.

وفي سياق الاستفتاء على الدستور المصري الجديد وضمن إطار مشهد سياسي مرتبك، تداخلت المواقف وتشابكت بشكل معقد بين التيارات السياسية الموجودة على الساحة المصرية وانتقلت هذه الحالة إلى الناخب بغض النظر عن حالته التعليمية، فلم يكن الاستفتاء على الدستور إلا واجهة لصراع سياسي مثير بين التيارات المدنية وتيارات الإسلام السياسي. واستخدم الطرفان كل الوسائل الممكنة لإقناع الناخب بما يرى كل منهما أنّه الصواب، كما مارسا ضغوطاً شديدة على الناخب في محاولة لاستقطابه. واختلطت الأمور وتشابكت، فلم يعد الاستفتاء على الدستور فحسب، بل أصبح على مشرّعين متصارعين؛ يرتدي الأول عباءة الدولة المدنية والثاني عباءة الإسلام السياسي.

³ J. Clarcke, "Geography, Demography, and Population," in J. Clarcke (ed.), *Geography Population, Approaches and Applications* (London: Oxford, 1985), p. 212.

غير أنّ هذا الصراع المحموم لم يستطع تحريك الشارع السياسي بكامل طاقته، فعلى الرغم من أنّ عدد الناخبين المسجلين قد بلغ ٥١٩١٨٨٦٦ نسمة، فلم يشارك منهم في الاستفتاء سوى ١٧٠٥٨٤٠٧ ناخب بنسبة ٣٢,٩% من جملة عدد الناخبين المسجلين، وحققت محافظتا السويس وبني سويف أعلى نسبة مشاركة (٣٨,٧%)، في حين سجلت محافظة أسوان أقل نسبة مشاركة (٢٢,٧%). وكانت نتيجة التصويت لصالح الموافقة على إقرار الدستور بنسبة ٦٣,٨% مقابل ٣٦,٢% لغير الموافقين^(٤).

١. أهداف الدراسة

ثمة خمسة أهداف للدراسة تتمثل بالآتي:

١. دراسة التوزيع النسبي للكتل الانتخابية على مستوى محافظات مصر.
٢. عرض التوزيع النسبي للمشاركة على مستوى محافظات مصر.
٣. التعرف على التوزيع المكاني لظاهرة الأمية في محافظات مصر.
٤. دراسة التوزيع المكاني لنتيجة الاستفتاء.
٥. توضيح دور الأمية في تفسير نتيجة الاستفتاء.

٢. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في عدة عناصر، أهمها:

١. كونها دراسة تحليلية لنسبة الأمية، والتي تعد أحد أهم العوامل المؤثرة سلبياً في المجتمع.

^٤ موقع لجنة الانتخابات الرئاسية، استفتاء الدستور ٢٠١٢، النتائج النهائية، انظر:

٢. تزامن الزيادة في نسبة الأمية بالمحافظات مع تراجع في درجات الوعي السياسي والتأثير المتبادل فيما بينهما.

٣. تعد ظاهرة الأمية أحد أهم العوامل المؤثرة سلبياً في التنمية السياسية، ولذا فإنّ تسليط الضوء عليها ودراستها يعد من الدراسات المهمة.

٤. تساعد هذه الدراسة على تحديد أهم المناطق الأولى بالرعاية.

٣. مشكلة الدراسة

قد تؤثر الأمية في السلوك الانتخابي وتوجيه الناخبين، وما يترتب عليه من تراجع للوعي السياسي بالمجتمع، وعدم التعبير الصادق عن الإرادة السياسية للمجتمع. وهو ما تحاول الدراسة توضيحه بمحافظات الجمهورية من خلال الإجابة عن تساؤلين:

١. هل هناك علاقة بين الأمية والتصويت بـ "نعم"؟

٢. هل الأمية تؤدي إلى تراجع الوعي السياسي بالمجتمع؟

٤. فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أنّ هناك تأثيراً للأمية في قرار التصويت في الاستفتاء على الدستور المصري.

٥. الدراسات السابقة

هناك دراسات تعرّضت في أجزاء منها لموضوع الأمية وتأثيرها في التوجهات العامة للتصويت وقضايا الثقافة السياسية والمشاركة السياسية والنظام الانتخابي والرأي العام، وهناك دراسات تعرّضت لموضوع جغرافية الانتخابات في مصر أو في بعض محافظاتهما.

أما النوع الأول من الدراسات فمن أبرزها كتاب محمد شحاتة سليمان حول العوامل البنائية والثقافية المؤثرة في المشاركة السياسية في الريف المصري^(٥)، والذي خلص ضمن نتائجه إلى أنّ هناك علاقة موجّهة بين المستوى التعليمي الذي يصل بين الفرد ودرجة مشاركته السياسية. ودراسة عبد العزيز بن عبد الله السنبل حول الأبعاد السياسية لحركة تعليم الكبار^(٦)، والتي أظهرت العلاقة بين تعليم الكبار والأبعاد الأيديولوجية والسياسية، وتقصّت الأبعاد السياسية لحركة تعليم الكبار من منظور عالمي استنادًا إلى شواهد نظرية وتاريخية تدل على تجذّر البعد السياسي في حركة تعليم الكبار. واستقر الرأي في هذه الدراسة على أنّ تعليم الكبار أصبح اليوم شأنًا سياسيًا يوظف في أشد القضايا العالمية حساسية؛ كمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة العنف والتسلح، والعنصرية وتدهور البيئة، ومكافحة الجريمة والإيدز، والفقر، والأمية، وتفعيل دور المرأة، وغيرها من موضوعات. وكذلك كتاب سامية خضر صالح عن المشاركة السياسية والديمقراطية^(٧)، وأوضحت به أنّ المواطنين ذوي التعليم الأعلى وكذلك الدخل والرواتب الثابتة هم الأكثر مشاركة في السياسة، إذ تعد هذه العوامل الأكثر دفعًا إلى المشاركة. وكتاب صبحي عسيلة عن الرأي العام^(٨)، والذي عرض فيه لمفهوم الرأي العام ومدى قدرته على التأثير في صانع القرار وتوجيه السياستين الداخلية والخارجية. وكتاب كمال المنوفي عن مفهوم الثقافة السياسية^(٩)، حيث عرض لمفهوم الثقافة السياسية، والتي تشير إلى المعتقدات والقيم والمشاعر والتوجهات وأنماط السلوك المتعلقة بالنظام السياسي في المجتمع. وأوضح أنّ الثقافة السياسية لدى الجماهير تختلف عن تلك السائدة بين النخبة

^٥ سليمان، محمد شحاتة، العوامل البنائية والثقافية المؤثرة على المشاركة السياسية في الريف المصري: دراسة ميدانية لقريتين مصريتين (القاهرة: قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٥).

^٦ عبد العزيز بن عبد الله السنبل، "الأبعاد السياسية لحركة تعليم الكبار - منظور عالمي"، المجلة التربوية، المجلد ١٩، ملحق العدد ١٥ (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٥).

^٧ سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا (القاهرة: كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥).

^٨ صبحي عسيلة، الرأي العام، سلسلة مفاهيم (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٦).

^٩ كمال المنوفي، مفهوم الثقافة السياسية: دراسة نظرية تأصيلية، سلسلة مفاهيم (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٨).

الحاكمة، وبيّن دورها المهم في إحداث التغيير السياسي. وكتاب محمد أنور حجاب عن المشاركة السياسية^(١٠)، والذي عرض فيه لمفهوم المشاركة السياسية، وقيمة المشاركة السياسية، وأشكالها ومستوياتها وعلاقتها بالعنف السياسي، بالإضافة إلى أزمة عدم المشاركة، وكيفية التغلب عليها، والانتخاب والتصويت الإجباري، وأسباب عدم التصويت وعلاجه. وكتاب علي الصاوي في النظام الانتخابي الجديد^(١١)، إذ حرص على استعراض النظام الانتخابي الجديد بسهولة ويسر، كما حرص على أن يزود القارئ بمعلومات تفيده في معرفة خطوات الانتخاب. كذلك دراسة نشوى مجدي المتولي بشأن بعض المحددات الاجتماعية المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة المرشحة^(١٢)، والتي كان من ضمن أهدافها الكشف عن العلاقة بين تعليم المرأة المرشحة ومشاركتها السياسية، وخلصت الدراسة في هذه الجزئية إلى أنّ التعليم يرتقي بالمرأة وبأدوارها في المجتمع، وله الأثر الأكبر في مشاركتها السياسية.

وبالنسبة إلى النوع الثاني من الدراسات في مجال جغرافية الانتخابات، فيأتي في مقدمتها كتاب محمد محمود إبراهيم الديب حول الجغرافيا السياسية من منظور معاصر^(١٣)، حيث خصص الفصل السابع منه لجغرافية الانتخابات التي تناول تعريفها وأهدافها وتطورها، والإعداد والتنظيم المكاني للانتخابات، والتحيز وأسبابه، والكشف عن التزوير الجغرافي، واللجان الانتخابية، وإعداد كشوف الناخبين، والمغزى الجغرافي للسلوك التصويتي ومقصوده، والمشاركة في الانتخابات، والتفسير الجغرافي للتباين المكاني في التصويت، والارتباطات الاجتماعية للتصويت، ومناهج دراسة جغرافية الانتخابات، ونظام الانتخاب ومغزاه الجغرافي،

^{١٠} محمد أنور حجاب، المشاركة السياسية، سلسلة مفاهيم (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠١١).

^{١١} علي الصاوي، النظام الانتخابي الجديد، سلسلة مفاهيم (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠١١).

^{١٢} نشوى مجدي المتولي، "بعض المحددات الاجتماعية المؤثرة في المشاركة السياسية في المرأة المرشحة: تحليل سيولوجي ودراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٢.

^{١٣} محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية: منظور معاصر (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٨).

وجغرافية الحملة الانتخابية. ودراسة جاسم محمد كرم في جغرافية الانتخابات وتطورها ومنهجيتها^(١٤)، والذي تناول فيها تعريف جغرافية الانتخابات وتطورها ومناهج البحث فيها.

ومن الدراسات التطبيقية، دراسة ثناء عمر عن الخريطة الانتخابية لمحافظة المنيا^(١٥)، والتي تناولت الدوائر الانتخابية واللجان الفرعية والناخبين. ودراسة محمد محمد الزغبى عن خريطة الدوائر الانتخابية في مصر^(١٦)، والتي عرضت للتطور التاريخي للدوائر الانتخابية في مصر، والتوزيع الجغرافي للناخبين والمرشحين، والسلوك التصويتي للناخبين، وعرض مقترح لنظام انتخابي جديد ينسجم والأوضاع السياسية والاجتماعية في مصر. وكذلك دراسة وحيد سيد أحمد خليفة عن المشاركة السياسية من خلال انتخابات مجلس الشعب المصري عام ٢٠٠٠^(١٧)، والتي طبق فيها مراحل العملية الانتخابية من خلال دراسة ميدانية في مدينة المحلة الكبرى ومركزها. ودراسة سامح عبد الوهاب التي تناول فيها خريطة مصر الانتخابية مع التطبيق على محافظة الجيزة^(١٨)، من خلال التنظيم المكاني للدوائر الانتخابية بالمحافظة، وعمل نموذج اتساق للدوائر الانتخابية في المحافظة. وعرض حسن قطب في دراسته للانتخابات البرلمانية في محافظة أسيوط للتوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية^(١٩)، والتوزيع الجغرافي للناخبين بالمحافظة،

^{١٤} جاسم محمد كرم، "جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٦، العدد ٣٤ (الكويت: ١٩٨٨)، ص ٧٥-٩٥.

^{١٥} ثناء علي أحمد عمر، "الخريطة الانتخابية لمحافظة المنيا، دراسة في الجغرافيا السياسية"، في ندوة بقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، تموز/ يوليو ٢٠٠٠.

^{١٦} محمد محمد الزغبى، "خريطة الدوائر الانتخابية في مصر - دراسة في الجغرافيا السياسية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٤.

^{١٧} وحيد سيد أحمد خليفة، "المشاركة السياسية من خلال انتخابات مجلس الشعب المصري عام ٢٠٠٠ مع دراسة ميدانية في مركز ومدينة المحلة الكبرى"، مجلة كلية الآداب، العدد ١٤ (طنطا: جامعة طنطا، ٢٠٠١).

^{١٨} سامح عبد الوهاب، "خريطة مصر الانتخابية مع التطبيق على محافظة الجيزة"، المجلة الجغرافية العربية، العدد ٤٥ (القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية، ٢٠٠٥).

^{١٩} حسن قطب حسن قطب، "الانتخابات البرلمانية في محافظة أسيوط - دراسة في الجغرافيا السياسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أسيوط، ٢٠٠٧.

وخصائصهم وسلوكهم التصويتي. وتناول سامح عبد الوهاب في دراسة أخرى له الأبعاد الجيومغرافية لانتخابات مجلس الشعب المصري عام ٢٠٠٥^(٢٠) من خلال المراحل الانتخابية لمجلس الشعب المصري والمشاركة السياسية وقياسها، ونتائج الانتخابات، والتحليل الميداني لتوجهات الناخبين وتأثير حالتهم التعليمية في توجههم الانتخابي.

٦. مناهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج من أهمها المنهج المساحي أو الكارتوجرافي؛ وذلك باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية Geographical Information Systems، والذي يعتمد على تحليل نمط السلوك البشري وإظهار التباين المكاني للناخبين وعلاقتهم بالمتغيرات الجغرافية كالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية. كما يركز على دراسة الاختلافات المكانية في نتائج التصويت، والمنهج المكاني السلوكي الذي يعتمد على أنّ السلوك الانتخابي للفرد لا يرجع إلى التغيرات المكانية في الوحدة المساحية فحسب، وإنما لوجوده في وسط جغرافي متميز يؤدي إلى الاستجابة الانتخابية للفرد.

أولاً: التوزيع النسبي للكتل الانتخابية على مستوى محافظات مصر

تظهر دراسة التوزيع النسبي للكتل الانتخابية على مستوى مصر تبايناً واضحاً ما بين محافظات الدلتا والوجه القبلي وكذلك في محافظات الحدود وإقليم القناة. ودراسة الجدول (١) والشكل (١) يتبين ما يلي:

^{٢٠} سامح عبد الوهاب، "الأبعاد الجيومغرافية لانتخابات مجلس الشعب المصري عام ٢٠٠٥"، سلسلة بحوث جغرافية، العدد ٢١ (القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية، ٢٠٠٨).

الجدول (١)

التوزيع النسبي للكتل الانتخابية على مستوى محافظات مصر عام ٢٠١٢

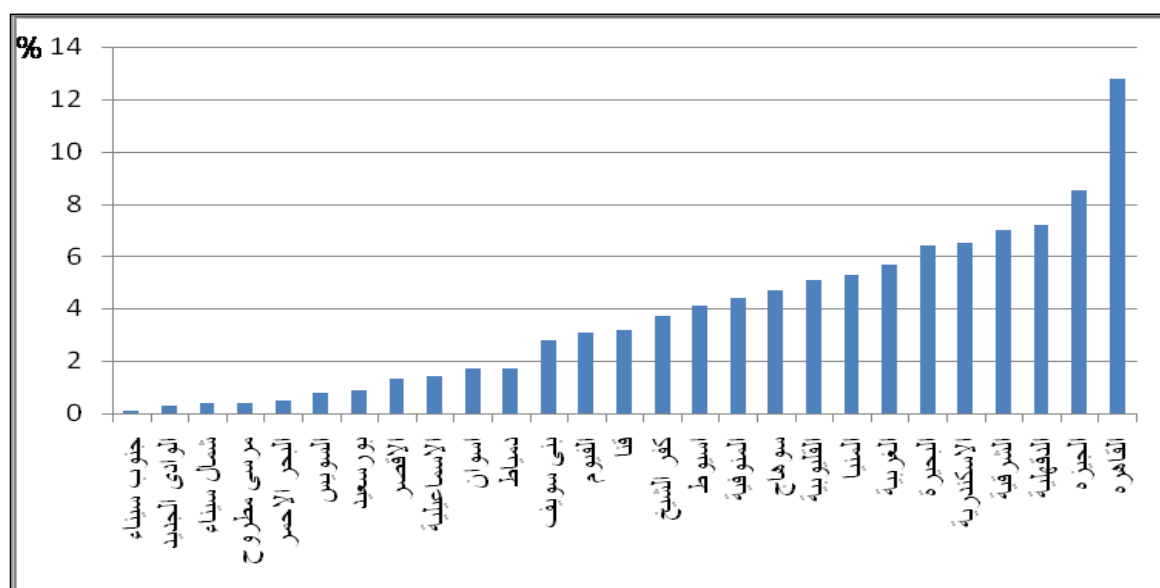
المحافظة	النسبة المئوية	المحافظة	النسبة المئوية	المحافظة	النسبة المئوية
القاهرة	١٢,٨	سوهاج	٤,٧	الإسماعيلية	١,٤
الجيزة	٨,٥	المنوفية	٤,٤	الأقصر	١,٣
الدقهلية	٧,٢	أسيوط	٤,١	بورسعيد	٠,٩
الشرقية	٧	كفر الشيخ	٣,٧	السويس	٠,٨
الإسكندرية	٦,٥	قنا	٣,٢	البحر الأحمر	٠,٥
البحيرة	٦,٤	الفيوم	٣,١	مرسى مطروح	٠,٤
الغربية	٥,٧	بني سويف	٢,٨	شمال سيناء	٠,٤
المنيا	٥,٣	دمياط	١,٧	الوادي الجديد	٠,٣
القليوبية	٥,١	أسوان	١,٧	جنوب سيناء	٠,١

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على موقع لجنة الانتخابات الرئاسية، استفتاء الدستور ٢٠١٢، النتائج النهائية:

<http://www.elections.eg/results/referendum-results> (Accessed 27/12/2012)

الشكل (١)

التوزيع النسبي للكتل الانتخابية على مستوى محافظات مصر عام ٢٠١٢



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول (١).

بلغ إجمالي عدد سكان مصر في عام ٢٠١٢ نحو ٨٣٦٥٩٤٨٢ نسمة، وكان عدد السكان المسجلين في جداول الانتخاب بالفعل طبقاً لبيانات وزارة الداخلية ٥١٩١٨٨٦٦ ناخباً.

- سجلت أعلى نسبة لعدد الناخبين في محافظة القاهرة بنسبة ١٢,٨%، وأقلها بمحافظة جنوب سيناء بنسبة ٠,١% من جملة أعداد الناخبين في الجمهورية.
- شكلت سبع محافظات ما يزيد عن نصف التوزيع النسبي للكتلة الانتخابية على مستوى الجمهورية (٥٤,١%) وهي القاهرة والجيزة والدقهلية والشرقية والإسكندرية والبحيرة والغربية.
- ضمت محافظات الوجه القبلي، عدا الجيزة، ما نسبته ٢٦,٢% من التوزيع النسبي للكتلة الانتخابية على مستوى الجمهورية، وهي الفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان.
- مثلت محافظات الحدود وإقليم القناة مجتمعة ما نسبته ٤,٨% من التوزيع النسبي للكتلة الانتخابية على مستوى الجمهورية، وهي جنوب سيناء وشمال سيناء والبحر الأحمر ومرسى مطروح والسويس وبورسعيد والإسماعيلية.

ثانياً: التوزيع النسبي للمشاركة على مستوى محافظات مصر

لقد شارك في الاستفتاء على الدستور ١٧٠٥٨٤٠٧ ناخب بنسبة ٣٢,٩% من جملة عدد الناخبين المسجلين، وتفاوتت هذه النسبة على مستوى المحافظات، من ٣٨,٧% بمحافظة السويس إلى ٢٢,٧% من جملة عدد الناخبين المسجلين بمحافظة أسوان، وهي نسب محدودة وتظهر مدى انخفاض الرغبة في المشاركة في الاستفتاء. ودراسة الجدول (٢) والشكل (٢) والذي يوضح التوزيع النسبي للمشاركة على مستوى محافظات الجمهورية عام ٢٠١٢م يتبين ما يلي:

الجدول (٢)

التوزيع النسبي للمشاركة على مستوى محافظات مصر عام ٢٠١٢

المحافظة	النسبة المئوية	المحافظة	النسبة المئوية	المحافظة	النسبة المئوية
السويس	٣٨,٧	البحر الأحمر	٣٤,٦	الجيزة	٣٨,٧
بنس سويف	٣٨,٧	شمال سيناء	٣٤,٥	المنيا	٣٨,٧
بورسعيد	٣٨,٠	كفر الشيخ	٣٤,٠	المنوفية	٣٨,٠
دمياط	٣٧,٢	جنوب سيناء	٣٣,٩	الغربية	٣٧,٢
مرسى مطروح	٣٦,٥	أسيوط	٣٣,٧	البحيرة	٣٦,٥
الإسماعيلية	٣٦,٤	الأقصر	٣٢,٩	الوادي الجديد	٣٦,٤
الإسكندرية	٣٦,٢	سوهاج	٣٢,٩	القليوبية	٣٦,٢
الفيوم	٣٥,٢	قنا	٣٢,٠	الشرقية	٣٥,٢
القاهرة	٣٤,٨	أسوان	٣١,٥	الدقهلية	٣٤,٨

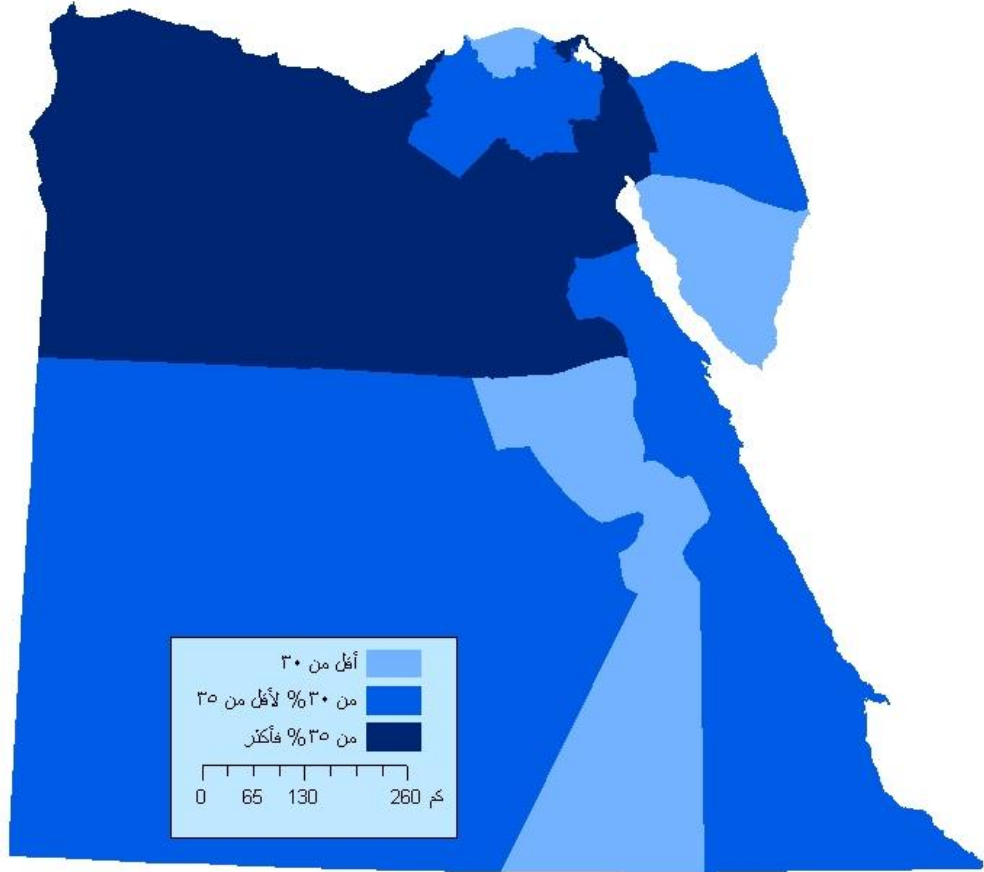
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على موقع لجنة الانتخابات الرئاسية، استفتاء الدستور ٢٠١٢، النتائج النهائية:

<http://www.elections.gov/eg/results/referendum-results> (Accessed 27/12/2012)

- بلغت نسبة الحضور أقصاها (٣٥% فأكثر) في إحدى عشرة محافظة بنطاق جغرافي واحد؛ وهي السويس والإسماعيلية وبورسعيد ودمياط ومرسى مطروح والإسكندرية والفيوم والقاهرة والجيزة وبنس سويف والمنيا.
- أما المجموعة الثانية فتضم تسع محافظات تراوحت فيها نسبة الحضور بين ٣٠% و ٣٥%، وتشمل هذه المجموعة معظم أنواع البيئات المصرية في الدلتا ومحافظات الحدود، كما تشمل أيضاً محافظة حضرية وأخرى صحراوية، وهذه المحافظات هي الشرقية والقليوبية والمنوفية والدقهلية والغربية والبحيرة في نطاق جغرافي متصل، إضافة إلى محافظات شمال سيناء والبحر الأحمر والوادي الجديد.
- أما المجموعة الأخيرة فهي التي تقل بها نسبة الحضور عن ٣٠%، وهي نطاق جغرافي متصل يضم أسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان، إضافة إلى جنوب سيناء، وكفر الشيخ بشمال الدلتا.

الشكل (٢)

التوزيع النسبي للمشاركة على مستوى محافظات مصر عام ٢٠١٢



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول (٢).

ولعل انخفاض نسبة المشاركة إلى هذه الدرجة هو في الأساس نتاج ضعف الوعي السياسي بالمجتمع - الركيزة الأساسية التي يبنى عليها النظام السياسي والاجتماعي - والذي نتج من طبيعة النظام السياسي الشمولي الذي يحد من قدرة الأفراد على التفكير السياسي وابتعاد الأفراد بشكل عام عن التعمق بالثقافة السياسية كال دستور والحقوق والواجبات وصلاحيات السلطة وغيرها. كذلك كان لضعف العدالة الاقتصادية مثل الفقر والبطالة نصيبًا كبيرًا في تراجع الوعي السياسي وضعفه. كما ساهمت المشكلات الاجتماعية المختلفة في ضعف الوعي السياسي كالأمية والتعصب، والاتكالية، والانغلاق، والمزاجية، والانبهار غير

الواعي، وتهميش دور المرأة^{٢١}. وهو ما يوحى بضرورة بذل المزيد من الجهد من قبل السياسيين ومؤسسات الدولة لتحفيز المجتمع للمشاركة بفاعلية في العملية السياسية، سواء برفع نسب التسجيل في الجداول الانتخابية لمن لم يسجل أساساً في تلك الجداول، أو من خلال زيادة نسبة الحضور لمن هم مقيدون في الجداول الانتخابية.

ثالثاً: التوزيع المكاني لظاهرة الأمية بمحافظات مصر

بدراسة الجدول (٣) والشكل (٣) والذي يوضح نسبة الأمية في محافظات مصر، يمكن تقسيم نسبة الأمية إلى ما يلي:

الجدول (٣): توزيع نسبة الأمية في محافظات مصر عام ٢٠٠٦

المحافظة	النسبة المئوية	المحافظة	النسبة المئوية	المحافظة	النسبة المئوية
المنيا	٤١,٣	الشرقية	٣٢,١	الإسماعيلية	٢٢,٨
الفيوم	٤٠,٩	الدقهلية	٢٧,٩	دمياط	٢٢,٤
بني سويف	٤٠,٥	الأقصر	٢٧,٨	القاهرة	٢١,٩
أسيوط	٣٩,١	القليوبية	٢٧,٥	الإسكندرية	١٩,٥
سوهاج	٣٨,٥	المنوفية	٢٧,٤	الوادي الجديد	١٨,٢
البحيرة	٣٦,٧	الجيزة	٢٧,٠	السويس	١٧,١
مرسى مطروح	٣٥,١	الغربية	٢٥,٩	بورسعيد	١٦,٤
قنا	٣٤,٨	شمال سيناء	٢٤,٢	البحر الأحمر	١٢,٧
كفر الشيخ	٣٤,٣	اسوان	٢٣,٠	جنوب سيناء	١١,٦

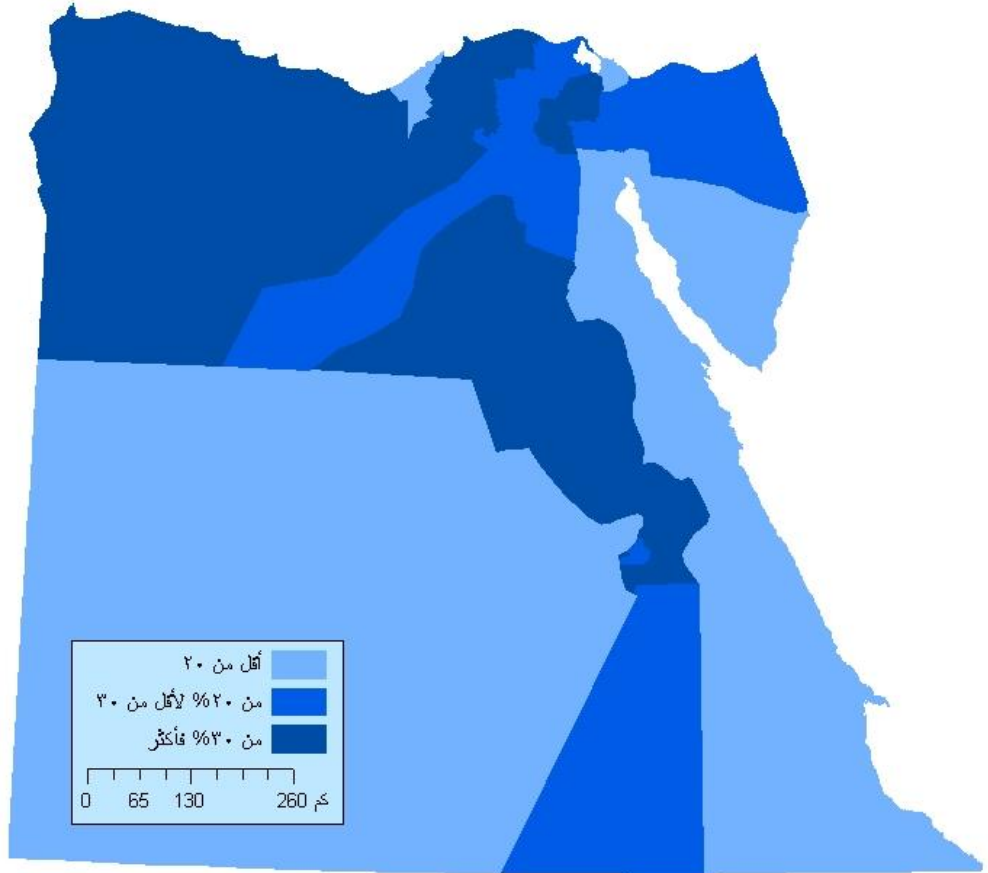
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٦، "التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، النتائج النهائية لتعداد السكان، إجمالي الجمهورية" (القاهرة: ٢٠٠٨).

^{٢١} موسى محمد آل طويرش، "الوعي السياسي كعنصر أساس في بناء النظام السياسي الديمقراطي"، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٨ (بغداد: ٢٠٠٩)، ص ٦٢

- محافظات نسبة الأمية فيها أقل من ٢٠%: وتتوزع المحافظات المعبّرة عن هذه الفئة في شرق الجمهورية بمحافظات البحر الأحمر والسويس وجنوب سيناء في نطاق واحد متصل، إضافة إلى محافظات بورسعيد والإسكندرية بشمال الجمهورية، والوادي الجديد بوسط وجنوب غرب الجمهورية. وتشكل هذه المحافظات مجتمعة نسبة ٩,٣٠% من إجمالي الناخبين بالجمهورية.

الشكل (٣)

التوزيع المكاني لنسب الأمية في محافظات مصر عام ٢٠٠٦



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول (٣).

دور الأمية في التأثير في التوجهات العامة للتصويت في مصر

• محافظات نسبة الأمية فيها بين ٢٠% و ٣٠%: تظهر هذه الفئة في نطاقين جغرافيين متصلين، إضافة إلى محافظتي الأقصر وأسوان بجنوب مصر؛ أما النطاق الأول فيقع بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والمنوفية والغربية والدقهلية ودمياط، ويقع النطاق الثاني بمحافظتي الإسماعيلية وشمال سيناء بشمال شرق الجمهورية. وتضم هذه الفئة نسبة ٤٧,٢% من إجمالي الناخبين بالجمهورية.

• محافظات نسبة الأمية فيها ٣٠% فأكثر: توزعت على شكل نطاقين كبيرين، إضافة إلى محافظة الشرقية؛ أما النطاق الأول فيقع بشمال غرب الجمهورية بمحافظات كفر الشيخ والبحيرة ومرسى مطروح، في حين يضم النطاق الثاني محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا. وشكلت هذه المحافظات مجتمعة نسبة ٤٣,٥% من إجمالي أعداد الناخبين بالجمهورية.

يوضح الشكل (٣) أنّ المحافظات ذات النسب المنخفضة في الأمية لا تمثل في مجموعها ثقلاً سكانياً أو انتخابياً. أما المحافظات ذات النسب المتوسطة والمرتفعة في الأمية تمثل ثقلاً سكانياً وانتخابياً؛ فذات النسب المتوسطة تضم أكبر تجمع سكاني في مصر وهي محافظات القاهرة الكبرى، إضافة إلى باقي المحافظات المعبرة عن الفئة نفسها، أما ذات النسب المرتفعة فتقع معظمها في صعيد مصر، وتعاني تدني مؤشر التنمية البشرية وارتفاع دليل الحرمان البشرى بها.

رابعاً: التوزيع المكاني لنتيجة الاستفتاء بمحافظات مصر

لقد أجري الاستفتاء على الدستور المصري تحت الإشراف القضائي على مرحلتين؛ إذ جرت المرحلة الأولى في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ في محافظات: القاهرة، والإسكندرية، والشرقية، والغربية، والدقهلية، وأسيوط، وسوهاج، وأسوان، وشمال سيناء، وجنوب سيناء، وجزء من المرحلة الثانية في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ في محافظات: الجيزة، والقليوبية، والمنوفية، والبحيرة، وكفر الشيخ، ودمياط، والإسماعيلية، وبورسعيد، والسويس، ومرسى مطروح، والبحر الأحمر، والوادي الجديد، والفيوم، وبني سويف، والمنيا، والأقصر، وقنا. وبدراسة الجدول (٤) والشكل (٤) اللذين يوضحان نسبة التصويت بنعم في محافظات مصر، فيمكن تقسيم المحافظات إلى الفئات التالية:

- محافظات كانت نسبة التصويت فيها بـ "نعم" أقل من ٥٠%: ظهرت هذه الفئة بثلاث محافظات فحسب، وهي القاهرة والمنوفية والغربية. ويمكن تفسير ذلك بأن القاهرة تعدّ مركز الأحداث وبؤرة الحراك السياسي الرئيس، أما في المنوفية فقد ظهر الدعم الواضح للتيار المناهض لجماعة الإخوان المسلمين منذ انتخابات الرئاسة، والذي لا زال موجودًا بشكل واضح في هذه المحافظة، أما محافظة الغربية فكان الهاجس الخاص بحقوق العمال في الدستور الجديد هو المحرك الرئيس لارتفاع نسبة التصويت فيها بـ "لا". واشترك في ذلك كل شرائح المجتمع من متعلمين وغير متعلمين.
- محافظات كانت نسبة التصويت فيها بـ "نعم" بين ٥٠% إلى أقل من ٧٠%: كانت المحافظات المعبرّة عن هذه الفئة في نطاق جغرافي متصل، إضافة إلى محافظة الإسكندرية، وضمت من الجنوب إلى الشمال محافظات البحر الأحمر والسويس وجنوب سيناء والإسماعيلية والجيزة والقليوبية والشرقية وبورسعيد ودمياط والدقهلية وكفر الشيخ.
- محافظات كانت نسبة التصويت فيها بـ "نعم" ٧٠% فأكثر: ظهرت المحافظات المعبرّة عن هذه الفئة أيضًا في شكل نطاق جغرافي متصل، إضافة إلى محافظة شمال سيناء، حيث شملت من الجنوب إلى الشمال محافظات أسوان وقنا والأقصر وسوهاج وأسيوط والوادي الجديد والمنيا وبنى سويف والفيوم ومرسى مطروح والبحيرة.

الجدول (٤)

التوزيع المكاني لنسب التصويت بـ "نعم" على الدستور في محافظات مصر عام ٢٠١٢

المحافظة	النسبة المئوية	المحافظة	النسبة المئوية
مرسى مطروح	٩١,٧	الاقصر	٧٦,٦
الفيوم	٨٩,٥	اسيوط	٧٦,١
الوادي الجديد	٨٧,٣	البحيرة	٧٥,٥
بني سويف	٨٤,٨	السويس	٧٠,٤
قنا	٨٤,٥	الإسماعيلية	٧٠,٠
المنيا	٨٣,٠	الجيزة	٦٦,٧
سوهاج	٧٨,٧	كفر الشيخ	٦٥,٨
شمال سيناء	٧٨,١	الشرقية	٦٥,٨
أسوان	٧٦,٧	دمياط	٦٤,٤
		القاهرة	٦٣,٩
		جنوب سيناء	٦٢,٦
		القليوبية	٦٠,٠
		الإسكندرية	٥٥,٦
		الدقهلية	٥٤,٩
		بورسعيد	٥١,١
		المنوفية	٤٨,٩
		الغربية	٤٧,٨
		القاهرة	٤٣,٢

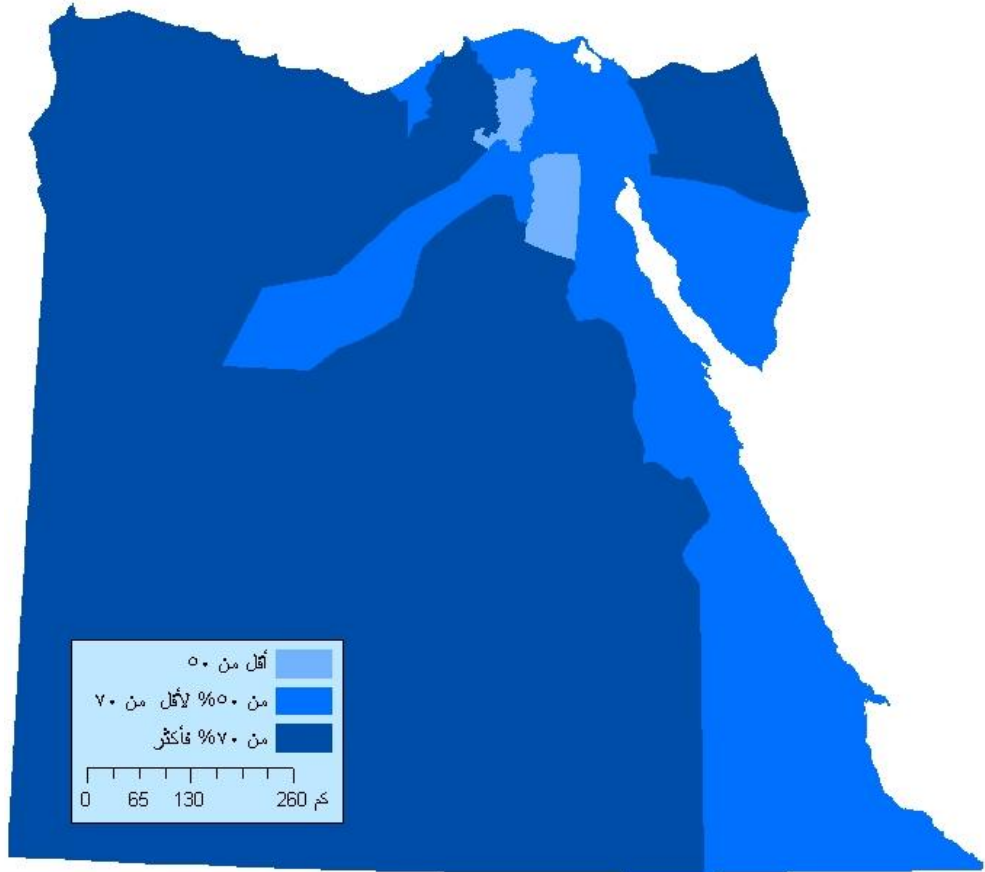
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على موقع لجنة الانتخابات الرئاسية، استفتاء الدستور ٢٠١٢، النتائج النهائية:

<http://www.elections.eg/results/referendum-results>, (Accessed 27/12/2012)

ويوضح الشكل (٤) أنّ المحافظات الأعلى في نسبة التصويت تقع في معظمها بصعيد مصر، وأنّ الفئة المتوسطة والمرتفعة في التصويت بـ "نعم" شملت معظم البيئات المصرية من زراعية وصحراوية وسياحية وساحلية، وذلك على اختلاف ثقافتها ومستوياتها التعليمية والمادية وطبيعة النشاطات التي يمارسها السكان في كل بيئة.

الشكل (٤)

التوزيع المكاني لنسب التصويت بـ "نعم" على الدستور في محافظات مصر عام ٢٠١٢



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول (٤).

خامساً: دور الأمية في تفسير نتيجة الاستفتاء بـ "نعم" في محافظات مصر

بدراسة الشكل (٥) الذي يوضح التوزيع المكاني للعلاقة بين الأمية ونتيجة التصويت بـ "نعم" في محافظات مصر، وبمقارنة أنواع العلاقات الارتباطية^(٢٢) يتضح ما يلي:

١. علاقة ارتباطية عكسية قوية جداً: ظهرت هذه العلاقة الارتباطية في محافظات الإسكندرية والغربية والمنوفية وبورسعيد والقاهرة وجنوب سيناء والبحر الأحمر.
٢. علاقة ارتباطية عكسية قوية: اقتضرت هذه العلاقة على محافظات السويس والدقهلية ودمياط.
٣. علاقة ارتباطية عكسية ضعيفة: وجدت في محافظات الإسماعيلية والقليوبية والحيزة.
٤. علاقة ارتباطية موجبة ضعيفة: توزعت في محافظات شمال سيناء والشرقية وكفر الشيخ وأسوان والأقصر والوادي الجديد.
٥. علاقة ارتباطية موجبة قوية: انتشرت في محافظات البحيرة ومرسى مطروح والفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا.

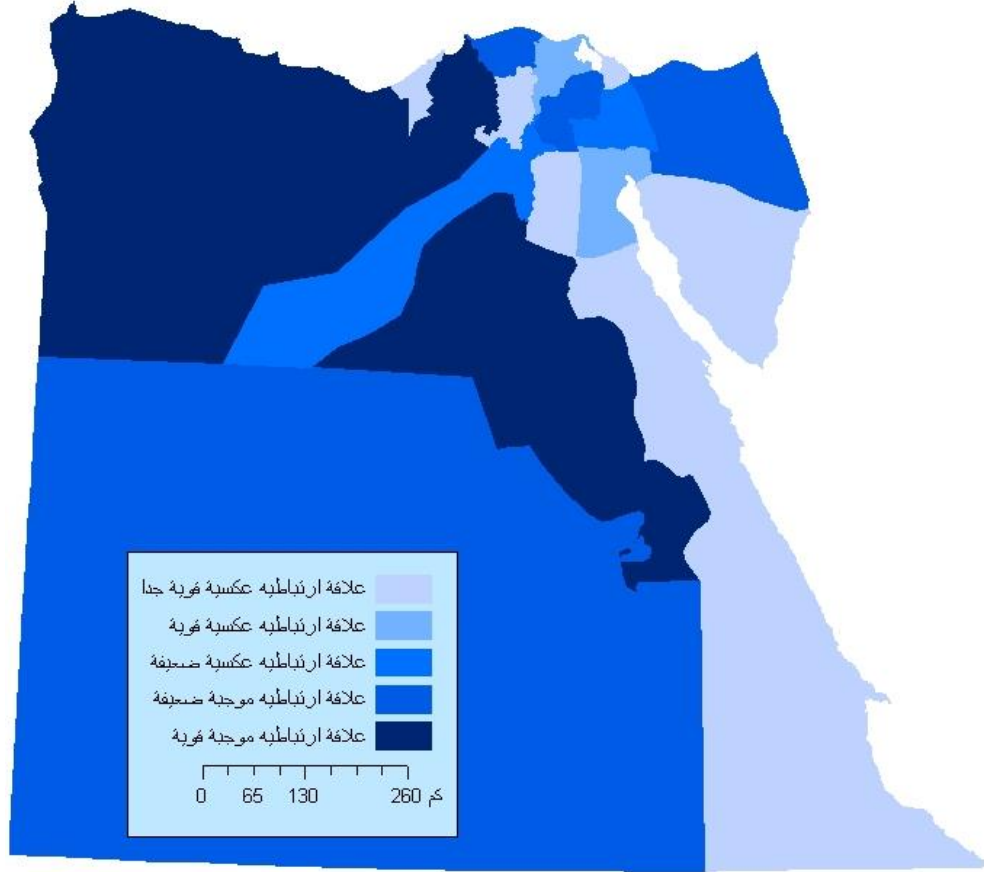
^{٢٢} للتعرف على مدى الارتباط بين المتغيرات وتأثير كل منها في الأخرى، جرى تصنيف العلاقات الارتباطية بينها كما يلي:

- علاقة ارتباطية موجبة قوية جداً، وهي التي تتميز بارتفاع معامل الارتباط Correlation Coefficient بين أي متغيرين، بحيث لا يقل عن ٠,٧٥
 - علاقة ارتباطية موجبة قوية، حيث يتراوح معامل الارتباط بين ٠,٥ و ٠,٧٥
 - علاقة ارتباطية موجبة ضعيفة، وهي التي تتخفف معاملات الارتباط بها إلى أقل من ٠,٥ أي (٠ : ٠,٥).
 - علاقة ارتباطية عكسية قوية جداً (لا تزيد عن - ٠,٧٥).
 - علاقة ارتباطية عكسية قوية (- ٠,٧٥ : - ٠,٥).
 - علاقة ارتباطية عكسية ضعيفة أكبر من - ٠,٥ (أقل من صفر - ٠,٥).
- عندما يقترب معامل الارتباط بين متغيرين مكانيين من ١,٠+ كلما ازداد ترابطهما الجغرافي الإيجابي قوة، وكلما اقترب من - ١,٠ ازداد ترابطهما الجغرافي السلبى قوة.

نقلًا عن: صفوح خير، البحث الجغرافي: مناهجه وأساليبه (الرياض: دار المريخ، ١٩٩٠)، ص ٣٨٢؛ ومحمد علي عمر، مناهج البحث في الجغرافيا بالوسائل الكمية (الكويت: وكالة المطبوعات، الطبعة الرابعة منقحة ومعدلة، ١٩٨٣)، ص ١٨١.

الشكل (٥)

التوزيع المكاني للعلاقة بين الأمية ونتيجة التصويت بـ "نعم" في محافظات مصر عام ٢٠١٢



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتيجة معامل الارتباط Correlation Coefficient بين الأمية ونتيجة التصويت بـ "نعم" في محافظات مصر.

ويتضح من الشكل (٥) أيضًا أنّ هناك تأثيرًا للأمية في قرار التصويت بنعم في الاستفتاء على الدستور المصري، وذلك في عدد من المحافظات، إلا أنه يجب التعامل مع هذه الحقيقة بشيء من الحذر لاعتبارات عديدة من أهمها:

- انخفاض نسبة المشاركة في الاستفتاء، والتي لم تتجاوز ٣٢,٩%، مما يصعب معه التعميم، وعدم تأثير الأمية أيضًا في قرار التصويت بـ "نعم" في باقي محافظات الجمهورية.
- إنّ عدد الأصوات الانتخابية في محافظات الصعيد لم تشكّل سوى ٢٦,٢% من التوزيع النسبي للكتلة الانتخابية على مستوى الجمهورية.

النتائج والتوصيات

أوضحت الدراسة أنّ نسبة المشاركة في الاستفتاء على الدستور المصري الجديد اتسمت بالانخفاض، وهو نتاج ضعف الوعي السياسي بالمجتمع، وكانت نتيجة التصويت لصالح الموافقة على إقرار الدستور بنسبة ٦٣,٨% مقابل نسبة ٣٦,٢% لغير الموافقين. وشكلت سبع محافظات ما يزيد عن نصف التوزيع النسبي للكتلة الانتخابية على مستوى الجمهورية (٥٤,١%)، وهي القاهرة والجيزة والدقهلية والشرقية والإسكندرية والبحيرة والغربية، وضمت محافظات الوجه القبلي عدا الجيزة ما نسبته ٢٦,٢% من التوزيع النسبي للكتلة الانتخابية على مستوى الجمهورية.

واتضح من الدراسة أنّ المحافظات ذات النسب المنخفضة في الأمية لا تمثل في مجموعها ثقلاً سكانياً أو انتخابياً، بعكس المحافظات ذات النسب المتوسطة والمرتفعة في الأمية التي تمثل ثقلاً سكانياً وانتخابياً، كما أنّ عدد الأصوات الانتخابية في محافظات الصعيد لم تشكل سوى ٢٦,٢% من التوزيع النسبي للكتلة الانتخابية على مستوى الجمهورية.

وأثبتت الدراسة أنّ هناك تأثيراً للأمية في قرار التصويت في الاستفتاء على الدستور المصري في علاقة ارتباطية موجبة قوية بمحافظة البحيرة ومرسى مطروح والفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا، وعلاقة ارتباطية موجبة ضعيفة بمحافظات شمال سيناء والشرقية وكفر الشيخ وأسوان والأقصر والوادي الجديد. لكن يجب التعامل مع هذه الحقيقة بشيء من الحذر بسبب انخفاض نسبة المشاركة في الاستفتاء، مما يصعب معه التعميم. ولم ينسحب تأثير الأمية في قرار التصويت بـ "نعم" على باقي محافظات الجمهورية، إذ تراجع تأثير الأمية في قرار التصويت في علاقة ارتباطية عكسية قوية جداً بمحافظات الإسكندرية والغربية والمنوفية وبورسعيد والقاهرة وجنوب سيناء والبحر الأحمر، وعلاقة ارتباطية عكسية قوية بمحافظات السويس والدقهلية ودمياط، وعلاقة ارتباطية عكسية ضعيفة بمحافظات الإسماعيلية والقليوبية والجيزة. وهو ما يؤكد ما ذهبت إليه الدراسة من أنّ هناك علاقة قوية بين الجهل بمعناه الشامل وبين الوعي السياسي أو الوعي الاقتصادي، أما أمية القراءة والكتابة فقد يكون من الإجحاف الربط المتلازم بينها وبين الوعي السياسي أو المشاركة السياسية.

وتوصي الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهد من قبل السياسيين ومؤسسات الدولة لتحفيز المجتمع للمشاركة بفاعلية في العملية السياسية، سواء برفع نسبة التسجيل في الجداول الانتخابية لمن لم يسجل أساساً في تلك الجداول، أو من خلال زيادة نسبة الحضور لمن هم مقيدون في الجداول الانتخابية؛ وذلك عن طريق العمل على رفع مستوى الوعي السياسي لدى فئات المجتمع وشرائحه كافة، كي تدرك هذه الفئات متطلبات العملية السياسية بالشكل الذي يسمح لهم بالتصويت لمن يستحق وعلى ما يستحق بحرية تامة، وياقتناع أنّ الصوت الانتخابي أمانة، وأنّ هذا الصوت له قيمة قادرة على تغيير ملامح المشهد السياسي.